إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس

الدكتور ناجي كشيدة
كلية الاداب- سوسة

لا يختلف عاقلان في محورية الأرض كعامل إنجاح وعنصر تدعيم للمنظومة الاستعمارية في الآن ذاته. ولم تخرج الأراضي التونسية عن هذه القاعدة، حيث كانت هدفا سهلا في أغلب الأحيان للهجمة الاستيطانية منذ إرساء نظام الحماية سنة 1881 ويجوز الحديث حتى قبل ذلك التاريخ. اهتمام الفرنسيين بالأراضي التونسية كان واضحا وشاملا خاصة مع تبني سياسة الاستعمار الزراعي الرسمي منذ 1892 من خلال إرساء منظومة قانونية وتشريعية خاصة وجدّ ملائمة. رغبة استعمارية لم تغفل حتى المناطق الموجودة بالجنوب أو ما يعرف بأراضي التراب العسكري والتي يمكن الاستفادة منها وبالرغم من قلّة خصوبتها مقابل امتدادها الجغرافي فانّ الرغبة الاستعمارية كانت حاضرة للتوطين والاستغلال.

1-محورية الأراضي السياليّة بصفاقس: لمحة عامة

يتكون المجال الجغرافي للمراقبة المدنية بصفاقس أساسا من قيادة جبنيانة شمالا وقيادة الصخيرة جنوبا والمركز الإداري صفاقس، وهي بذاك تمثل أهم مركز إداري في جنوب البلاد. كانت هذه المنطقة محل اهتمام الإداريين[1] والمعمّرين الفرنسيين لما تضمنته من إمكانيات فلاحيه يمكن استغلالها في الزراعات الملائمة لمناخ الجهة: جوهر الاهتمام تمثل في وجود سهول ممتدة بظهير مدينة صفاقس عرفت انتشارا لغراسة الأشجار المثمرة كالزيتون واللوز. هذه السهول هي ما اصطلح عليها بالأراضي السياليّة التي تمتد على مسافة تتراوح ما بين 60 و70 كم [2] حول صفاقس وقد تحدّث بعض الرحالة من الفرنسيين[3]عن وجود جنان حول أسوار المدينة ممتدة على قطر 12 كم مشجرة زياتين ولوز وغيرها.

استمدت هذه الأراضي تسميتها من عائلة سيالة الصفاقسية والتي منحها إياها علي باي الثاني أواسط القرن الثامن عشر (1759) على سبيل الالتزام وكانت هذه العملية تتجدّد عند كل اعتلاء جديد للعرش الحسيني. لكن اضطراب أحوال الدولة عامة وتراجع موارد الخزينة إضافة إلى التغيّر الذي عرفته أهواء الحكام جعلت الباي محمّد الصادق (1859-1882) يسترجعها نهائيا سنة 1871 وتكون بذلك قد انطوت تحت لواء أملاك البايليك.

ومنذ فترة طويلة مثلت هذه السهول المقدرة مساحتها بـ 900 ألف هكتار موطنا للعديد من فرق المنطقة خاصة كالمثاليثة المهاذبة ونفّات وما تبعها من فروع وعروش: كأولاد غيدة، أولاد نجم، الشماترة وغيرهم. كما أنّ استراتيجية موقعها ومجاورتها للعديد من مواطن القبائل الأخرى كالسواسي جلاص والهمّامة جعلها تعرف استقرارا موسميا لهذه الأخيرة بحثا عن المرعى لقطعانها، هذه الحالة ولدّت في الغالب صراعات ونزاعات قبلية كانت في معظمها متمحورة حول نقاط المياه والمراعي، لكنها مثلت سمة من سمات تلك الفترة لا غير. غير أنّ القبائل المتركّزة بظهير صفاقس منذ فترة كانت تعتبر نفسها صاحبة حق على هذه المساحات نظرا لدوام استغلالها ولعراقة توطينها. لكن وبتبلور فكرة الاستعمار الزراعي الرسمي وظهور مفهوم أراضي الدولة ستفقد أجزاء هامة من مجالها الحيوي وستكون أول الخاسرين.

إنّ تدخل الحكومة التونسية و"بيلكة" هذه الأراضي لم يكن سلبيا ومانعا لنسق الغراسات إذ أصدر الباي بتاريخ غرة محرم 1288 (23 مارس1871) مرسوما [4] يقضي بإمكانية الحصول على مقاسم لغراستها زيتونا بعد توجيه طلب في الغرض لقايد صفاقس. وبناء على

هذا المرسوم وبعد تركز الحماية طالب الفرنسيون المستقرون هناك بمواصلة العمل به حيث لعب المراقب المدني للجهة جيروم فيدال[5] Jérôme Fidelle منذ تعيينه سنة 1887 دورا مهما للترفيع من نسق الاستغلال، وسعى إلى جلب اهتمام المشرفين على إنجاح المشاريع الاستعمارية كما نادى المعمّر ونائب رئيس بلدية صفاقس ڤو Gau بضرورة استغلال هذه الأراضي ومنحها للمعمّرين وجدّد دعوته أمام الندوة الاستشارية[6] المنعقدة في دورتها الأولى بالتأكيد على وجود 33481 شجرة زيتون منتجة وقديمة إضافة إلى مليون شجرة صغيرة "حويلة" (بالمفهوم العامي المتداول) وبقاء مساحات شاسعة تنتظر الاستغلال. وهي نفس الفكرة التي نجدها عند كل العارفين بالمجال الصفاقسي وخاصة الفرنسيين منهم من خلال تأكيدهم على "وجود عوامل هامة للاستعمار بجهة صفاقس توفرها غراسة الزيتون"[7]. وقد حصل الالتقاء بين هذين الإداريين وبورد حول ضرورة استغلال المجال المحيط بمدينة صفاقس.

فلئن كانت سهول التل التونسي توفر الزراعات الكبرى وسهول قرمبالية مهدّت لميلاد غراسات الكروم والقوارص فإن جهة صفاقس تمثل المناخ الأمثل عند الفرنسيين لاستعادة أمجاد "إفريقيا" المستعمرة الرومانية التي وفّرت الزيوت عبر مرّ العصور. هذا الاهتمام الفرنسي بغراسة الزياتين بسهول صفاقس يتنزل في ظرفية عالمية عرفت فيها أسعار الزيوت ارتفاعا[8] وتدني القدرة الإنتاجية لبعض الدول خاصة في حوضي المتوسط. وأصبحت هناك نواة لتركّز فرنسي بالجهة من خلال تقديم الفرنسيين[9] لـ 21 مطلبا للحصول على مقاسم بالجهة تغطي18937 هك في أواخر 1891 مقابل 10 آلاف هكتار يتصرف فيها 302 ملاكا أهليا في غالبتهم من أعيان القبائل والفرق[10]: فشيخ الشماترة مثلا كان يتصرف في 500 هكتار، وخليفة أولاد سليم له 1130 أصل زيتون و120 هكتار والأمثلة كثيرة ومتعدّدة بريف الجهة عن مثل هذا الاحتكار "المجالي والفئوي".

كما يمكن تفسير هذا الانحصار في المساحات إلى عمليات الترحيل أو الهجرة البشرية[11]التي عرفتها الجهة خاصة بعد انتهاء معركة صفاقس وبسط الفرنسيين هيمنتهم على المنطقة وما يتبع ذلك من قمع وتسلط على المقاومين. إضافة إلى حالات العداء المتواتر بين العروش ومختلف الفرق دون التغافل عن المعطيات الديمغرافية (ضعف الكثافة) والمستوى التقني المتخلف إن لم يكن بدائيا عند سكان الجهة مع سيطرة طفيفة لنمط الترحال بالرغم من وجود بعض المراكز السكانية.

تاريخ هذه الجهة سيعرف تحوّلا جذريّا منذ 1892 فهذه السنة التي تمثّل حدّا فاصلا بين تجربتين مختلفتين من الاستعمار الزراعي الفرنسي لتونس، فلئن لم تكن نتائج التجربة الحرّة في مستوى التّطلعات الإدارية والرسمية الفرنسية نظرا لعديد مواطن الخلل فيها وتاثيرها السلبي على الرصيد البشري والعقاري المستحوذ عليه بتونس. فإن المرحلة الجديدة ستعرف تسخيرا تدريجيا للمجال التونسي سينطلق من أرياف صفاقس–لسوء حظها–وتحديدا من الأراضي السيالية التي اعتبرت أراضي تابعة للدولة ومن خلالها شرع لدولنة[12] Domanialisation الكثير من المساحات الزراعية التونسية. ولقد لعبت التشريعات والقوانين دورا أساسيا في بلورة هذا المشروع الاستعماري من خلال إصدار قانون 8 فيفري1892 والمتعلق بالتفويت بالبيع في الأراضي السيالية.

- فاعلية قانون 8 فيفري 1892:

صدر الأمر العليّ المنظم لعملية بيع الأراضي السياليّة بصفاقس بتاريخ 10 رجب 1309 الموافق لـ 8 فيفري 1892 عن باي تونس على باشا(1882–1902) وقد تضمن بابين و12 فصلا احتوى الباب الأول على 4 فصول اهتمّت بتسوية الملكيات

المتحصل عليها بموجب قانون غرة محرم 23/1288 مارس 1871 والتي نُعتت بالقديمة.

في حين تطرق الباب الثاني بفصوله الثمانية (8) إلى الطرق الكفيلة بالحصول على مقاسم جديدة، من خلال تقديم مطالب في الغرض لقايد صفاقس (ف5) متضمّنة تحديدا للمكان مساحة المقسم وحدوده كما يلتزم الراغبون في الحصول على مقاسم إحياءه وتشجيره في مدّة لا تتجاوز أربع سنوات (ف6) مع تهديد الحكومة باسترجاع المقسم في حال تمّ الإخلال بذلك. ولمزيد التشجيع على اقتناء هذه الراضي أقرّ ثمن الهكتار الواحد بـ 10 فرانكات (ف7).

وفي خطوة مكمّلة وأخيرة يتحصل المتقدّمون على شهادة ملكية ورسم طوبوغرافي للقطعة (ف9)، ملكية تكون نهائية وباتّة. من خلال هذا القانون الصادر عن الباي يمكن الإشارة إلى نجاح السلطات الفرنسية في إجباره على ذلك وتفادي أي إشكال مباشر مع سكان الفرق البالغ عددهم 35 ألف نسمة[13] حسب التقديرات الرسمية الفرنسية. وهي بذلك تكون قد استخلصت العبرة من تجربتها بالجزائر في محاولة منها لإصلاح البعض من أخطاء الماضي.

فالإدارة الفرنسية راهنت على قوة التشريعات والقوانين التي أثبتت فاعليتها منذ القانون العقاري لسنة 1885. هذا القانون الجديد سيمثل أداة فعالة لنهب مئات الآلاف من الهكتارات وتوظيفها لصالح الاستعمار الرسمي في ظلّ تغير مفهوم أملاك الدولة والذي أصبح يستوعب كل المساحات الزراعية بتونس والقابلة للاستصلاح والفلاحة، ولم تسلم منه سوى الأراضي القاحلة، والشطوط والسباخ وسيعرف هذا القانون أولى التنقيحات بتاريخ 10 ماي 1892 لكن الأهم هو تنقيح 2 جانفي 1895 [14]، الذي استثنى بعض الأراضي من التسجيل والاستيلاء لكنه لم يمنع من انتقال أغلبها للفرنسيين.

وبصدور هذا القانون تكون السلطات الاستعمارية قد مهدّت الطريق لتركيز نواة فرنسية كثيفة بسهول الجهة من خلال تسهيل التسرب العقاري الأجنبي لأهم منطقة فلاحية بجنوب البلاد صمدت لبعض الوقت أمام شراسة الهجمة الاستعمارية. فمباشرة وبعد إصدار هذا القانون وفي ظرف 6 أشهر[15] تمّ تسجيل 25 مطلبا للحصول على مقاسم فلاحية ستمكن الفرنسيين من الحصول على ما يفوق 13 ألف هكتار وفّرت 220 ألف شجرة زيتون إضافة إلى ما غرسه الأهالي منذ فترة.

هذا النسق المرتفع من حيث عدد المطالب الموجهة لإدارة الفلاحة للحصول على الأراضي السيالية نستشفه من التقارير الرسمية[16] التي أشارت إلى وجود 793 مطلبا منها ما هو متعلق بتسوية الوضعيات القديمة وذلك ما نصت عليه الفصول الأربعة الأولى من قانون فيفري 1892، إضافة إلى ما يتعلق بعمليات جديدة وذلك إلى حدود غرة جوان 1893 وإجمالا تعطي مساحة تقدر بـ 65ألف هكتار.

لكن الملفت للانتباه غلبة المطالب الموجهة من قبل أهالي الفرق وحتى أصيلي مدينة صفاقس حيث نجد 727 [17] مطلبا مقابل 66 مطلبا فقط صادرة عن أوروبيين، ويمكن تفسير ذلك بمسارعة الأهالي إلى تسوية وضعياتهم السابقة للقانون الجديد وخوفهم من جور السلطات (وهو ما اعتادوا عليه) وكذلك عملية حماية لما ورثوه عن الأجداد تجاه ما لمسوه من إصرار أوروبي على الاستيلاء على هذا الرصيد العقاري الهام.

بالنسبة لضعف التواجد الأوروبي إلى هذه الفترة على الأقل تجدر الإشارة إلى بعض الثغرات التي تضمنها هذا القانون بالرغم من فوائده العديدة التي يمكن تسجيلها لفائدة الاستعمار والمعمّرين، فمن غير الجائز أن يكون الفرنسي أو الأوروبي ملمّا بموقع وحدود وخاصيات القطعة التي يرغب في الحصول عليها كما أنّ أغلبهم يجهل المنطقة تماما، إلى جانب التعقد الذي تعرفه بعض الوضعيات العقارية وهو ما عرقل طرق عمل المحكمة المختلطة Le tribunal Mixte.

هذه الوضعية جعلت الإدارة الفرنسية وخاصة إدارة الفلاحة مطالبة بإيجاد الحلول اللازمة والمتمثلة خاصة في الاعتماد على الترقيم أو التسجيل الكلي

l'immatriculation en bloc ربحا للوقت وللمساحة في آن واحد. هذه العملية لوحدها تتطلب مبالغ مالية خاصة بها كانت في حدود 20 ألف فرنك خصّصت من الميزانية العامة للدولة.

وبمرور الوقت أصبح الوجود الفرنسي بظهير صفاقس أمرا واقعا وذي كثافة فبالمقارنة مع الجاليات الأوروبية الأخرى المستقرة بالجهة إيطاليين ومالطيين، سيطر أبناء المتروبول على مساحات هامة من الأراضي المفوّت فيها بمساحة تقدر بـ 19089 هكتار سنة 1892 [18] مقابل 1184 فقط للإيطاليين، هذا الجزء من البلاد سيكون للفرنسيين بدرجة أولى فهم جوهر المرحلة الاستعمارية الجديدة بتونس.

ولمزيد منح الوجود الفرنسي بالجهة المزيد من المجالات الضرورية تم تكوين لجنة معاينة وتحديد الراضي السيالية المنبعثة خلال الفترة (1895-1896) والتي كان هدفها "البحث عن أراضي للاستعمار الفلاحي بالجهة"[19] هذه اللجنة منحت لكل الفرق المنتشرة مساحة لا تفي بحاجتها: 200 ألف هكتار فقط أضيفت إليها 40 ألف هكتار من الأحباس في حين مرّت بقية الأراضي للفرنسيين وللشركات التي عرفتها أرياف صفاقس وهي شركات رأسمالية بعثت لأجل الاستحواذ على أكبر رصيد ممكن من الأراضي. وأوّل هذه الشركات بعثت سنة 1893 واستحوذت على 1100 هكتار ستضاف إليها مئات الآلاف من الهكتارات التي ستستولي عليها 7 شركات أخرى بالجهة لغراستها زيتونا، وقد أثّر هذا النجاح على توجهات الشركة المالكة لهنشير النفيضة[20] التي عبّرت عن رغبتها في التخلي عن زراعة الكروم والتوجه للقطاع الجديد المربح خاصة مع الانتعاشة[21] التي عرفتها الصادرات الفلاحية التونسية من الزيوت خاصة مع تظافر الجهود الأهلية وقوة رأسمال الأوروبيين الموظف للنهوض بالمنطقة.

لكن هذا التملك الأوروبي كان له ضحايا على الطرف المقابل وأولهم الفرق التي سعت الإدارة الاستعمارية إلى إبعادها نحو المناطق الأقل خصوبة ونادرة الأمطار. في حين كانت تعمل من ناحية أخرى على تأليب الفرق وبث الصراعات البينية[22] وإثارة العصبية القبلية وتكون بذلك قد خدمت المعمّرين من خلال إزاحة منافسين على المجال من جهة وأيضا إزالة خطر القلاقل والانتفاضات التي من شأنها عرقلة نسق الاستحواذ الأوروبي الفاحش في منطقة اعتبرت فاتحة الاستعمار الرسمي بتونس. من خلال التحرك الإداري الرسمي القائم على التشريعات أمكن للإدارة الاستعمارية تطويع معظم المجال الفلاحي بجهة صفاقس لصالح الاستعمار الزراعي وإخراجه من النمطيّة وغلبة الطابع التقليدي.

سيعرف ظهير هذه المنطقة التونسية تحوّلا جذريّا سيطبع تاريخه الحديث من خلال تدرجّه من منطقة ذات طابع بدوي-رعوي[23] تشتد فيها الصراعات القبلية والتحالفات المحلية إلى مجال فلاحي متطوّر سيعرف منافسة شرسة ذات منحى اقتصادي وتجاري خاصّة وأنّ هذا المجال الصفاقسي عامة أصبح استعماريا بالأساس مثلت غابة الزياتين بالأراضي السيالية جوهره.

لقد مثلت العشرية الأخيرة من القرن 19 حلقة مفصلية من الوجود الفرنسي بتونس حيث تمكنّت الإدارة الاستعمارية من خلال سياسة التشريعات والقوانين والتسهيلات من خلق واقع استعماري جديد قوامه التركز الفرنسي الكثيف بالأرياف التونسية والمدعوم من قبل الحكومة وهو ما مكن من تطويع غالبيّة المجال التونسي الذي أصبح سهل المنال للاستغلال الممنهج. استغلا ل مهد له من خلا ل إحداث الإدارات والهياكل المختصة كإدارة الأشغال العامة سنة 1882كنواة أولى لما سيعرف بالإدارات الفنية كذلك إدارة خاصة بالمالية في نفس السنة وإدارة الفلاحة سنة 1890 بموجب أمر 3 نوفمبر من نفس السنة التي سيديرها الصحفي

والمنظر الاستعماري بول بورد إلى حدود 1895 وهي فترة الإصلاحات والمبادرات بامتياز.

2-مبادرات بول بورد للنهوض بالفلاحة التونسية:

مع إطلالة العشرية الثانية من الحضور الفرنسي بتونس أخذت ملامح تحوّل البلاد التونسية إلى مجال استعماري صرف بالتبلّور خاصة مع تكرّس ظاهرة التخصّص الزراعي والتي لئن كانت حاضرة باستمرار منذ القديم، إلا أنها ستعرف المزيد من الترسّخ بعد أن فتح الباب واسعا أمام المبادرات الفردية المدعومة بكثافة من قبل الحكومة، بحيث كانت سهول الشمال الغربي مجالا لزراعة الحبوب بدرجة أولى، ووفرت سهول المراقبة المدنيّة بقرمبالية وباقي مجال الوطن القبلي الظروف الملائمة لزراعات الكروم والقوارص، وهي في الأصل زراعات استعمارية راهن عليها الفرنسيون واعتبر نجاحها مقياسا لمدى حضورهم البشري والإداري.

ومثلت سنة 1892 تدعيما لهذا التمشي من خلال تبني سياسة استعمارية جديدة رافقها تسرب نحو مجال جغرافي جديد وهام شكّل ظهير صفاقس أو ما يعرف بالأراضي السيالية نواته الأولى. بهذه الجهة ستتركز كل الجهود لإحياء غابة الزيتون ولأجلها وضع قانون فيفري 1892 وفسح المجال لتوافد المعمرين للاستقرار والاستغلال.

في هذه الظرفية ستعمل الإدارة الاستعمارية على استعادة غراسة الزيتون بتونس وبصفة خاصة بوسط البلاد لأمجادها كما ستحرص على جعلها زراعة استعمارية تصديرية تخدم المتروبول وبدرجة أقل المحمية. حرص تمثل في اهتمام الإداريين الفرنسيين بمستقبل هذا النوع من الغراسات من خلال التقارير والملاحظات.

وقد تكفّل مدير الفلاحة بول بورد من منطلق تكوينه الفلاحي ومنصبه الإداري اللذين يخولان له ذلك بدراسة واقع وآفاق هذا النوع من الغراسات بصفة خاصة من خلال تقريره الموجه للمقيم العام بتونس.

-ا-التقرير الحاسم لبورد حول غراسة الزيتون بالوسط:

هو في الأصل لم يخصّص لغراسة الزيتون بل تطرق إلى غراسة الأشجار المثمرة بالوسط التونسي وخصّ قطاع الزيتون[24] بحيز هام منه. وجّه هذا التقرير للمقيم العام روفيه (Rouvier) الذي جعل القطاع الفلاحي من أولى اهتماماته منذ توليه منصبه سنة 1892.

فقد أدرك الفرنسيون بسرعة ومن بينهم بورد الفارق الكبير بين واقع فلاحي قديم ميّز البلاد التونسية وجعلها مصدرا للزيوت لمعظم المجال المتوسطي وتركها في آن الوقت هدفا للقوى المتناحرة بالمنطقة على مرّ العصور من جهة وبين ما آلت إليه الأوضاع من تخلّف زراعي وتراجع المساحات المخصصة لهذه الغراسات من جهة اخرى.

الإشكال التاريخي بين الأمس واليوم:

لقد طرح بورد المسألة منذ البداية "الوسط التونسي يمثّل إشكالا تاريخيا عجز علم الآثار عن فكّ رموزه، وأظنّ بأن الحل يكمن في الفلاحة[25]. فمن خلال معاينته الميدانية لمعظم مناطق الوسط التونسي، متّبعا خطّ سير من الجم باتجاه القيروان غربا وصولا إلى الحدود الجزائرية والتخوم الشمالية لقفصة عائدا نحو صفاقس تبيّن له الكم الهائل من الآثار الرومانية القديمة التي تقف شاهدا على ازدهار عمراني واقتصادي وتجاري سابق. وكما اعتقد بورد فإنّ هذه الآثار هي بقايا لمعاصر رومانية (Pressoirs) تقيم الدليل على وجود غابة هامة من الزياتين بجهة الوسط التونسي حيث مثّلت هذه المنطقة في العهود الرومانية مجالا حضريا حيويا تمركز حول سبيطلة (سفيطلة) حيدرة (Ammaedara) والقصرين وتلابت. لكن الواقع

يختلف تماما بعد مرور آلاف السنين بحيث غابت كل مظاهر الحياة التجارية وتراجعت مكانة الزراعة عند الأهالي وبكامل المنطقة تقريبا ولمزيد البحث والإلمام بخفايا هذا التغيّر استند بورد عند إنجازه لتقريره إلى ما دوّنه الجغرافيون والرحالة الذين عرفوا البلاد التونسية منذ العهد الروماني والعربي وحتى الحديث.

فالمؤرخون الرومان واللاتينيون أقرّوا بأن منطقة البيزاسان (Byzacène) وتقابلها جغرافيا منطقة الوسط التونسي حاليا والتي ستعرف تسميتها التغيّر بتغيّر الحضارات هي الموطن الرئيسي لغراسة الزيتون وتحدثوا بإطناب عن تنامي المبادلات التجارية مع روما بفضل غراسات هذه الجهة من الزياتين. نفس هذه الوضعية الجيّدة تحدث عنها المؤرخون العرب كالإدريسي والبكري الذي أكّد على تصدير الزيوت إلى المشرق، والمغرب وحتى إلى بلاد الروم[26]، وأسهب هؤلاء وغيرهم في الحديث عن ثراء منطقة المُزاق من خلال وجود غراسة الزيتون التي يتعامل معها الأهالي بكل دراية وإتقان. وقد وجد بورد في المجال المحيط بصفاقس عوامل النجاح لانطلاق غراسة الزيتون وإحياء الغابة القديمة، فإلى جانب الاهتمام الرسمي المسجّل منذ العهد الحسيني قبيل الحماية وملائمة العوامل المناخية، استند إلى تركيز الكتابات التاريخية على محورية هذه المدينة التي استفادت من تجارة الزيوت حيث اعتبرت مدينة من المستوى الأول [27]. وأورد بورد تأكيد البكري على أن صفاقس تبقى مقصد كبار تجار المتوسط[28].

هذه الصورة الإيجابية وذات العمق التاريخي ستعرف التلاشي حيث صوّر الرحالة والجغرافيون الأوروبيون الحالة السيئة التي لاحت عليها المدينة التي تختزل بدورها واقع كل المنطقة إن لم نقل البلاد عامة. فالوزّان الفاسي والمعروف عند الغرب بـLéon l'Africain وجد المدينة في حالة من التراجع التام على جميع الأصعدة، كما أشار بايسنال (Peyssonnel) سنة 1784 إلى تضاؤل الحجم السكاني للمدينة واقتصار اقتصادها على الكفاف مع انعدام شبه تام للمبادلات التجارية.

وحتى الفرنسيون وقُبَيْلَ احتلال البلاد كانوا على علم بما آلت إليه أحوال البلاد من تعكّر للاوضاع وتراجع لمداخيل الدولة وضعف للرعية. ويطرح التساؤل عن الاختلاف الكلي بين ما صوّر في عهود سابقة على أنه ازدهار عمراني واقتصادي قائم بجهة الوسط على غابات هامة من الزياتين، وبين ما أصبح عليه الوضع إلى حدود القرن التاسع عشر من انهيار اقتصادي وتراجع عمراني وفتور ديمغرافي؟

في سياق تفسيره لذلك يقول بورد بأنّ "العوامل المناخية لم تتغيّر: المجال بقي على حاله، لكن ما تغيّر هو تعامل الإنسان مع الموجود"[29] والإشارة واضحة من وراء ذلك إلى إهمال العرب لهذه الغراسات، وبصفة خاصة ما أقدمت عليه قبائل بني هلال وبني سليم من نهب وتهديد لسير الحياة بطرق طبيعية كما أن التحامل الأوروبي والغربي صوّر الفلاح التونسي خاملا وميالا للتواكل إلى جانب ضغط الجباية وقلة الموارد المالية وتقلب المعطيات المناخية. لكن بورد وبنظرة تفاؤلية يرى أنه من الممكن إصلاح الإنسان لما أفسده سلفه وعبّر عن إمكانية استعاد هذا القطاع لإشعاعه السابق من خلال تضافر المجهود الأهلي مع التقنيات الأوروبية التي يتكفّل بها المعمرون الواجب إشراكهم في عملية إحياء غابة الزياتين والاستفادة من الأراضي السيالية، خاصّة وأن أبناء الجهة (أهالي صفاقس وأبناء الفرق والعروش) قد بادروا قبل الاهتمام الرسمي التونسي والفرنسي بإحياء الغراسات بالمنطقة حيث سجلت أولى المحاولات[30] مع إطلالة القرن التاسع عشر خاصة العشرية الأولى منه، لكن النتائج كانت محدودة لتلاصق الغراسات وغياب العمل الممنهج.

وانتظر الجميع منتصف ذلك القرن (1850) ليأتي أحد الأهالي: الحاج محمد التريكي الذي كان يشغل

منصب أمين غابة الزيتون بصفاقس في فترة إنجاز بورد لتحقيقاته ويعاين هذه النقائص، ليبادر فيما بعد بمضاعفة المساحة الفاصلة بين الزياتين لتبلغ 24 مترا، وهو ما حسّن نسبيا في المردوديّة ومنح الفرصة للبقية للاستفادة من خبرته وقد لاقت هذه المجهودات تجاوب الأهالي الذين حذوا حذوه. واتخذ بورد هذا الفلاح دليلا له[31] ومساعدا في جولاته الميدانية.

تواصل هذا النسق جعل غابة الزياتين بأرياف صفاقس تغطي عشية الاحتلال 18 ألف هكتار في مجملها كنتاج لمجهود أهلي محلي. وذلك ما دفع بمدير الفلاحة إلى التنويه بهذه المجهودات والتأكيد على عدم الحاجة لأي تلقين علمي دخيل[32]. وعاب على أهالي الجهة اقتصارهم على التناقل الشفوي لهذا الموروث وغياب محاولات التدوين، كما أنه لا يمكن اعتبار هذه الحالة استثناء، فقد تعامل العرب مع موروثهم ولفترة طويلة بالمشافهة وضاع أغلبه وحتى ما وقع تدوينه لاحقا تعرّض للتحريف والزيغ.

-ب- مراحل غراسة الزيتون بصفاقس:

كما هو متفق عليه يضمن مناخ الجهة لهذا النوع من الغراسات النجاح خصوصا إذا تمت العملية على تربة رملية محمّرة[33]. وأكدت سائر الدراسات المتعلقة بقطاع الزيتون ضرورة القيام بالغراسة في ترب تمنح المياه النفاذ[34] إلى باطن الأرض وتستبعد التربة الطينية والخفيفة كذلك.

أولى مراحل غراسة الزيتون بالجهة كما بغيرها من البلاد تتمثّل في تجهيز الحفر التي ستحتوي المشاتل يصل عمق هذه الحفر إلى 60 سم وأحيانا 75 سم[35] عند الاصطدام بالأرض الوعرة. لكن هذه المعطيات المتعلقة بالعمق تبقى موضع شكّ خاصة إذا علمنا أنه بجهة الساحل مثلا يصل العمق إلى متر أو أكثر وكذلك المحيط (الأضلع) وللعمق دور هام على مستوى حماية الشجرة من اشتداد الجفاف وتعاقبه، وعادة تتم عملية الحفر في فصل الخريف للاستفادة من أمطاره.

بعد هذه الخطوة وإتمام عملية الغراسة تكمن المهمة الأساسية في حماية الغراسات الحديثة من الجفاف والعطش من خلال تواتر عملية السقي التي تبقى ضرورية طوال السنة الأولى بعد الغراسة وقد تتواصل حتى السنة الثانية وتعفي الفترات الممطرة الفلاح من تلك المشقّة.

من المراحل الأخرى الضرورية للمحافظة على نمو الشجرة يؤكد بول بورد واستنادا إلى دليله المحلي على الأهمية القصوى لعملية الحرث التي تنطلق عادة من شهر أكتوبر لتنتهي في ماي. ويرى بورد بأنّ الفلاح الحريص على إنجاح غراساته مطالب بخمس (5) عمليات حرث على امتداد الموسم الفلاحي: عمليتان بالمحراث التقليدي والمكتفي بخدش الأرض وثلاث أخرى بالمحشّة la maâcha التي يشدّد بورد على أنها ابتكار صفاقسي صرف[36] يسهم في القضاء على الأعشاب الطفيلية والتي عادة ما تؤرق الفلاح كـ "النجم" le chiendent وتكرار مثل هذه العملية وبأوقات مضبوطة من شانه تجهيز التربة وتهيئتها.

مثل هذه العمليات يمكن التقليص منها مع نمو الشجرة واشتداد عودها، لتصبح بعد ذلك عمليّة الشذب محور اهتمامات الفلاح بعد كلّ عملية جني للمحصول، هذه العملية التي يقوم بها أناس مختصون تساهم في تهوئة الشجرة ومنحها شكلا ملائما وترتبط حدّتها بوفرة الإنتاج: فكلما كان الإنتاج أوفر كان الشذب أكثر حدّة ومزيلا لأقصى عدد ممكن من الأغصان ضمانا لصابة مقبلة جيدة ويدفع للشذّاب 3.5 فرنك يوميا[37].

هذا التقرير جاء ملما بواقع غراسة الزياتين والتي تعرف كغيرها من الأشجار والنبات تواترا لبعض الآفات المهدّدة للشجرة والثمرة على حدّ السواء. حيث تمت الإشارة لمرض "الكحلة"[38] le noir والمعروف كذلك

عند الأهالي "بالمَنْ" الناتج عن حشرة صغيرة تستوطن الأغصان وتفرز مادة سامة تسقط الأوراق والثمار قبل نضجها وتعرف انتشارا واسعا في الغراسات المحاذية للبحر وبالأخصّ "الأصول الضعيفة" [39].

أما الآفة الأخرى التي أوردها مدير الفلاحة في تقريره فهي المعروفة بـle ver [40] واسمها Dacus oleae ولا تعطي مرادفا للدودة في اللغة العربية بل إنها إفراز خاص بحشرة مضرّة بالزياتين.

وتمثل الرياح الصيفية الحارة والجافة بالبلاد أو ما يعرف" بالشهيلي le Sirocco" الوسيلة الأنجع للقضاء عليها برغم تأثيرها السلبي على الغراسات الضعيفة والصغيرة. ولئن اكتفى التقرير بذكر هاتين الآفتين دون غيرهما، فإن شجرة الزيتون تبقى عرضة لبعض الآفات الأخرى: منها الفطري الذي يصيب الأغصان ويؤدي في بعض الأحيان إلى هلاك سريع للشجرة[41]. إضافة إلى ذباب الزيتون والذي تختلف تسميته بين شمال البلاد وجنوبها.

لكن تبقى الطيور المهاجرة أكثر فتكا وضررا بالزياتين، حيث تعرف منطقتي الساحل وصفاقس قدوم أعداد هامة منها قبيل عمليات الجني وتهدّد الثمار بالأكل والإتلاف. والمتعارف أن إبعادها يتم بطرق متداولة كالصياح وضرب الأواني القصديرية[42]، ليتطور ذلك بعد تلك الفترة ليصل إلى استعمال السلاح الناري للترهيب.

وعموما يبقى التأثير السلبي لمختلف هذه الآفات والأمراض محدودا في غالب المواسم وتقتصر الخسائر على الزياتين الضعيفة والمغروسة بجانب البحر أو التي تعاني إهمالا وذلك نادر الحصول بوسط البلاد وبسهول صفاقس خصوصا.

-ج- دور المغارسية:

نجاح هذه الغراسات بريف صفاقس يعود أساسا- إضافة إلى ما ذكر-إلى اعتماد الملاّك على عمّال فلاحيّين مختصّين في مثل هذه القطاعات من خلال إبرام نوع خاص من العقود هي عقود المغارسية: الذي يربط صاحب الأرض بأحد المزارعين الذين يتمّ انتدابهم من أرياف الجهة. ويسند إلى المغارسي جزء من الضيعة لا تتجاوز مساحته عادة الـ 10هكتارات مع إمكانية حصوله على أضعاف ذلك[43]، مثل هذه العقود هي في الأصل نوع من العمل المشترك بين الطرفين، فالمالك يقدّم الأرض في حين يساهم العامل (المغارسي) بمجهوده العضلي ومعرفته بالعمل مع توفير المستلزمات الضرورية: كأدوات الحرث والدواب الصالحة للجرّ...

وقد تحدّث بورد عن رصيد بشري هام توفّره قبائل المثاليث للعب دور المغارسي ويذكر وجود ألفي مغارسي إضافة إلى ما توفّره العروش والفرق من يد عاملة مختصّة. هذه الشراكة بين الطرفين تنتهي عادة بعملية قسمة عادلة تكون مناصفة للأرض لما احتوته من أصول زيتون. تتم هذه العملية (القسمة) غالبا في السنة الثامنة[44] من تاريخ الغراسة في حين يرى بعض المهتمين بالشأن الفلاحي بأن هذه الخطوة تحصل على الأرجح بين السنة العاشرة والخامسة عشر. وعموما تحصل القسمة والشجرة قد دخلت طور الإنتاج وبعد أن أوفى كلا الطرفين بالتزاماته.

لكن تحدث الاستثناءات وتؤجل هذه العملية لمدة تصل إلى 20 سنة[45] ويرجع ذلك إلى رغبة الملاك في تأبيد شراكته مع المغارسي لإخضاعه والعمل على استغلاله. وقد دعا صاحب التقرير صراحة إلى ضرورة اعتماد المعمرين المتحصّلين على ملكيات بالجهة على المغارسية أصيلي أرياف صفاقس المتقنين لقواعد العمل الفلاحي والملمّين بكل مراحل غراسة الزيتون. ويذهب بورد برأيه إلى انسجام تام بين الطرفين وتكافؤ في الفرص. وتكون الأوضاع المعيشية وظروف العمل أفضل ممّا كانت عليه من الفلاح الأهلي بالنسبة للمغارسي.

-د- تفاؤل بالمردودية:

تبقى مسألة إنتاج شجرة الزيتون ومردوديتها في ارتباط وثيق بنجاعة العمل الفلاحي وبجهوزية الأرض إلى جانب ما تجود به السماء. ومن منطلق تحقيق هذا التقرير لجملة من الأهداف المسطّرة مسبقا كتشجيع الاستيطان الفرنسي بالجهة ومضاعفة نسق الاستحواذ على أراضي الجهة يبدو بورد شديد التفاؤل بمستقبل قطاع الزيتون على صعيد توسّع المساحات وأيضا المراهنة على قدرته على تعويض التكاليف المالية التي قدرها بـ 518 فرنكا لمساحة 10 هكتارات تحتوي على 200 أصل زيتون بعد أن كان العدد أقل من ذلك اعتمادا على الطريقة الأهلية في الغراسة[46].

لكن سرعان ما تنخفض هذه التكاليف عند إتمام القسمة واسترجاع المالك للتسبيقات المدفوعة للمغارسي إلى جانب اكتمال نمو الأشجار وتجاوز المراحل الأولى التي تتطلب عناية خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار خضوع الأشجار منذ السنة الخامسة عشر لضريبة الكانون المقدرة بـ 45 سنتيما (0.45 ف) للشجرة الواحدة[47]. وذلك ما يفضي إلى ارتفاع المرابيح المتأتية عن الهكتار الواحد بحيث تصل 68 فرنكا بعد إتباع الطريقة الأهلية التقليدية في الغراسة أي 17 شجرة بالهكتار و80 فرنك عند تبني الطريقة الأوروبية التي تجعل من الهكتار الواحد يحتوي على 20 شجرة.

لكن المتأمل لمختلف مراحل الإنتاج والنمو يجد أن الفلاح مجبر على الانتظار لعدة مواسم لجني المحاصيل والأرباح: فشجرة الزيتون تدخل طور الإنتاج الفعلي بعد خمسة عشرة سنة من غراستها، ولتصبح ذات مردود هام ومستقر عليه الانتظار لخمس سنوات إضافية[48]. وهذا ما يجعله ملزما على إيجاد البديل طوال هذه الفترة. وحتى بعد أن تدخل الشجرة في طور الإنتاج تكون الصابة في حال تذبذب بين الضعف والتوسّط وتسجل الصابة الجيدة مرة كل ثلاث سنوات أو أربع[49] ويمكن اعتبارها المتنفس الوحيد للفلاحين وخاصة للمغارسية لتعويض أتعاب سنوات طويلة من الانتظار والعمل الشاق مثّل فيها دور الرهينة عند المالك.

تقديرات بورد حول ثمن ومردودية شجرة الزيتون[50]:

عمر الشجرة	ثمنها بالفرنك	المردودية		
		زيتون	زيت	نقدا (ف)
10 سنوات	15- 18	لم تدخل طور الإنتاج الفعلي		
15 سنة	35- 40	30 ل	6.9 ل	2.15 ف
20 سنة	45- 50	45 ل	10.3 ل	4 ف

هذه الأرقام التي يتشبّث صاحبها بمطابقتها للواقع الفلاحي بجهة صفاقس بنسبة كبيرة، يمكن اعتبارها من قبل المقدمين على اقتناء مساحات لتشجيرها واستغلالها محفّزة ومشجعّة إلى أبعد الحدود، لكن البعض من الملمّين بخصوصيات البلاد ومعطياتها الاقتصادية والتجارية اعتبروها ضربا من ضروب الخيال حيث صنّفها رجل الاقتصاد والمنظر الاستعماري الفرنسي **بول لروا بولي** Paul Leroy Beaulieu روايات ألف ليلة وليلة[51]. لكن تقديرات بورد المستقاة من عنصر أهلي متصل مباشرة بالأرض وجدت مساندة وتأكيدا من قبل المختصّين الفرنسيين في المجال الفلاحي حيث يذهب المتفقد الفلاحي مينانقوا Minangoin في تقريره إلى أبعد من ذلك بكثير من خلال تأكيده على أهمية إنتاج شجرة الزيتون في الموسم الفلاحي 1898-1899 وهو من المواسم الجيدة:

مردودية شجرة الزيتون بصفاقس خلال الموسم الفلاحي 98-1899: [52]

	المردودية		
عمر الشجرة	زيتون	زيت	نقدا
10 سنوات	40 ل	4 ل(10 %)	3.2 ف
15 سنة	70 ل	10.5 ل (15 %)	8.4 ف
20 سنة	100 ل	20 ل (20 %)	16 ف
25 سنة	120 ل	30 ل (25 %)	24 ف

كما تطرق مينانقوا إلى الصابة الجيدة جدا التي عرفتها غابة الزياتين بصفاقس في الموسم الفلاحي 1893-1894 أي مباشرة بعد إنجاز بورد لتقريره وكأن الجهة أرادت منح بورد المزيد من المصداقية والواقعية.

لقد كان رأي الأخير أكثر تفاؤلا من بورد الذي منح الشجرة إمكانية الإنتاج في السنة الخامسة عشرة وأكّد ضعفه في العاشرة مستندا على المصادر الأهلية، فإنّ متفقّد الفلاحة يمنح هذه الغراسة قابلية الإنتاج منذ العشرية الأولى بعد غراستها. كما سجّل ثمن اللتر الواحد من الزيت خلال الفترة الفاصلة بين التقريرين (7 سنوات) ارتفاعا ملحوظا بـ 15 سنتيما ليصل إلى 0.8 فرنك سنة 1900 [53] وهو يعتبر في أحد أوجهه تأييدا لتوجّه بورد.

-د-ردود الفعل الرسمية وغير الرسمية عن التقرير:

مثل هذه التقارير الصادرة عن كبار الموظفين الفرنسيين بالبلاد لم تكن لتمرّ في الخفاء خاصة وأنها صدرت عن شخصيته مثلت الإدارة الاستعمارية خير تمثيل في تطبيق برامجها الاستعمارية التوطينية وفي ظرفية مفصلية بالنسبة للوجود الفرنسي بتونس.

الصدى الإيجابي لهذا التقرير ترجمته رغبة المتروبول في الحصول على ثلاث نسخ منه عن طريق الإقامة العامة[54]. وتأكّد هذا الطلب ثانية في فترة وجيزة لا تتعدّى الشهرين من خلال تكليف وزارة الخارجية[55] للمقيم العام روفيه بنقل التهاني لبورد بعد نجاح تقريره ورواجه عند الأوساط الرسمية بباريس وطلب خمس نسخ أخرى. فـ"التهافت" الرسمي أصبح واضحا وجليا على هذا التقرير في حين كانت العشرات من التقارير الأخرى والمتطرقة لعدة جوانب تهم المتروبول ومستعمرتها لا تعدو أن تبقى مجرّد مراسلات بين الإدارات الاستعمارية. وهذا التجاوب في حدّ ذاته يعتبر مساندة لمساعي بورد بتونس والمشجّعة على الاستيطان والاستقرار بمجال لطالما بقي بعيدا عن أعين المعمرين.

بعد هذا التجاوب الرسمي السريع كان تقرير بورد محل اهتمام معاصريه والمهتمين بالشأن الاستعماري بتونس حيث أكد شارل ريبان على ثراء هذا التقرير بالقول: "تبقى كل صفحاته للمطالعة بكل تمعّن"[56]. إذ بفضله ارتفعت نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الزياتين وأخذ هذا القطاع أبعادا أخرى.

كما اعتبر بورد حاملا لفكرة رائدة حول مجال شاسع وشبه جاف أمن بإمكانية إحياءه واستعادته لأمجاده. وبالرغم من معارضة الكثيرين فقد نجح في استمالة أصحاب القرار والميسورين من خلال تركز الشركات الاستعمارية بريف صفاقس منذ 1893 إلى جانب قدوم الكثير من المعمرين الذين كان لهم نصيب من هذه الثروة العقارية بريف صفاقس.

2-تفعيل قطيع الضأن التونسي: مبادرة نموذجية لبورد:

أنجز هذا التقرير [57] استنادا إلى ما استخلصه السيد مراس Mares متفقد الفلاحة[58] بالبلاد من نتائج تتعلق بالقطيع التونسي من الأغنام خلال جولته بمعظم المراقبات المدنية وأيضا الملاحظات التي وجّهها المراقبون المدنيون للمقيم العام كردّ على الاستمارة التي وجهها لهم بتاريخ 28 ماي 1892 [59] لتقييم القطيع بتونس.

إضافة إلى الرغبة التي سادت كل الأطراف المسؤولة عن القطاع الفلاحي بنية تطوير مختلف جوانبه من إنتاج زراعي وحيواني وجعله في نهاية المطاف موظفا لصالح الاستعمار والمعمّرين.

واستنتج مدير الفلاحة أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة لتشجيع المربين والفلاحين، فإن النتائج كانت دون المأمول فلا الأهالي طوّروا طرق التعامل مع قطعانهم ولا المعمرون جعلوا هذا الاختصاص من أولى اهتماماتهم لذلك نجده يعطي تشخيصا متميزا لواقع قطيع الأغنام بالبلاد.

-ا-تشخيص واقع القطيع التونسي:

بناء على المعلومات التي وفّرها المراقبون المدنيون يؤكد بورد على محدودية حجم القطيع التونسي من الأغنام عدديا والذي قدّر بـ 1.223.481 رأس[60] وهو ما يمثل ربع (1/4) القطيع الموجود بالجزائر. هذا العدد اعتبر ضعيفا وبالإمكان مضاعفته ما بين خمس وستّ مرات[61] خاصة وأن بعض مناطق البلاد توفّر فرصا سانحة لانتشار أعداد هائلة كامتداد السهول وتوفر المراعي وكذلك تراجع عمليات النهب والسرقة التي كانت في السابق سائدة بين العروش والفرق. لكن وقع التغافل عمّا سبّبته سياسة إبعاد القبائل للاستحواذ الاستعماري على معظم المجالات التي مثلت سابقا أهم المراعي وانحسار القطيع بالوسط والجنوب أي بالمجال الجاف والقاحل.

فكيف كان التوزع الجغرافي للقطيع بالبلاد التونسية؟

لقد كشفت المعطيات التي وفّرها المراقبون المدنيون تباينا واضحا لتوزع القطيع بين مختلف المراقبات.

توزع قطيع الأغنام بالمراقبات المدنية في موفي 1892 [62]

المراقبات المدنية	العدد (بالألف رأس)
المراقبة المدنية بالقيروان	154000
المراقبة المدنية بسوسة	138000
المراقبة المدنية بالكاف	114680
المراقبة المدنية بتونس	53812
المراقبة المدنية بباجة	52761
المراقبة المدنية ببنزرت	40319
المراقبة المدنية بصفاقس	34500
قيادة نابل	27107
المراقبة المدنية بمكثر	23692
المراقبة المدنية بسوق الإربعاء	20430
قيادة جربة	12467
المراقبة المدنية بتوزر	10700
حلق الوادي	15
المجموع	683405

الملاحظ أن المراقبات المدنية التي تحظى بعدد هام من الضأن هي تلك التي ضمّت قبائل أو عروشا عرفت بعراقة ممارستها للنشاط الرعوي، فقبيلة جلاص بالمراقبة المدنية بالقيروان وبمختلف عروشها ينطبق عليها هذا المثال إلى جانب المراقبة المدنية بسوسة والتي ضمت في جزئها الشمالي عروش أولاد سعيد وجنوبا قبائل السواسي والتي تبقى في اتصال مباشر مع جيرانها كجلاص والهمامة، بالإضافة إلى شساعة المجال الجغرافي لهذه المراقبة في حين وفرت جهة الكاف كل عوامل النجاح لتواجد القطيع من خلال امتداد السهول وخاصة ما يمكن أن تستفيد منه القطعان من مجال للرعي بعد عملية الحصاد بالمساحات الممتدة لكننا لا نجد نفس هذا الحجم الهائل فكل من مراقبتي باجة وسوق الإربعاء.

في حين تبقى محدودية العدد بمراقبة توزر منطقية لعدة أسباب مناخية وطبيعية لا تتلاءم معها مثل هذه الحيوانات وتوجه الأهالي نحو تربية الإبل والجمال. أما وبالنسبة لمنطقة التراب العسكري فقد كانت الأعداد كالآتي وفق الأرقام التي أوردها ضباط مصلحة الاستعلامات التي يخضع لها هذا المجال:

توزع القطيع بالتراب العسكري في موفى1892 [63]

المنطقة الإدارية	العدد (بالألف رأس)
دائرة قفصة	169890
فريانة	122000
قابس	94000
الوحدة الإدارية بمدنين	80300
دائرة تطاوين	40000
عين دراهم	16787
الوحدة الإدارية بقبلي	13400
دائرة جرجيس	4200
المجموع	539977

اعتمادا على هذه الأرقام يمكن تأكيد رأي بورد القائل بإمكانية مجاوزة القطيع لهذه الأرقام واستغلال المساحات المتوفرة. لكن من الواضح بأن عدة العوائق قد تقف حائلا دون ذلك فمناخ معظم جهات البلاد يتميز بالجفاف، انحباس الأمطار وعدم انتظامها وانعدام المحزونات العلفية مع تواتر السنوات الجافة والإمكانيات المحدودة للمربين. ولعل الفارق في العدد بين ما توفره المراقبات المدنية (683504) رأسا وما يوفره التراب العسكري(539977) رأسا خير دليل على تأثير المناخ التونسي على هذا القطاع.

وبالنسبة للنوعية الغالبة من هذه الحيوانات فهي من النوع ذي "الليّة الكثيفة" وتسمى في بعض المصادر بالخروف ذي الذيل الكبير مع استثناءات بوجود ما بين 50 و60 ألفا[64] من النوع ذي الذيل الصغير[65] المجلوبة من الجزائر. وتنتشر العديد من التسميات والأنواع: كـ "المرزوقي" بجهة الجنوب الغربي والمفضل لوفرة الحليب الذي يوفره إلى جانب نوع آخر بالمناطق الشمالية الغربية للبلاد.

وفي سياق تفسيره لمحدودية حجم القطيع بالبلاد يشدّد بورد على غياب التجهيزات الضرورية لإيواء مثل هذه الحيوانات: كالمآوي[66] والاصطبلات والانعدام شبه الكلي للمخزونات العلفية التي تعتبر ضرورية خاصة عند الفترات القاسية والجافة وسجل بالمراقبة المدنية بمكثر[67] الاستثناء من خلال منح بعض فلاحي الجهة العلف لقطعانهم في فترات تساقط الثلوج.

إضافة إلى ذلك كان لاشتداد الجفاف وخاصة لاستمراره الأثر السلبي على نمو عدد الرؤوس بكامل البلاد بحيث كانت الخسائر فادحة[68] كما حدث سنة 1881. أمام ندرة المراعي وانحسارها بالمناطق الشمالية يجبر أغلب المربين بكل من الوسط والجنوب على توجيه قطعانهم نحوها.

كما تنطلق هذه العملية المألوفة في فصل الخريف لتنتهي مع حلول الربيع لتشمل معظم المراقبات بالبلاد حيث تعرف توجيه قطعان المراقبتين المدنيتين بكل من تونس وبنزرت نحو سهول القيروان وصفاقس وتصل في بعض الأحيان وللضرورة إلى منطقة الأعراض (سهول قابس)، بينما تكون جهة الوسط الغربي الوجهة الرئيسية لقطيع مراقبات الشمال الغربي. مثل هذه العمليات يقوم بها الرعاة الذين يتم اختيارهم حسب مهاراتهم وإلمامهم بأماكن المراعي وينحدر هؤلاء في الأغلب من قبائل الفراشيش، جلاص، والهمامة وفريق عكارة (جرجيس).

وكثيرا ما ينتج عن هذا الالتقاء المكثّف بمناطق محدودة بعض التوتر المتعلق أساسا بالمراعي أو ما يعرف بـ"العشابة" وبالأولوية في استغلالها أو ما شابه ذلك من مشاكل هي في العادة مألوفة وعند الاقتضاء يؤول الأمر بين يدي القاضي[69].أمّا الأقلية من الفلاحين الأهالي والمتأثرين إلى حدّ ما بما أدخله جيرانهم الأوربيون من تحديث وتركيز للمأوي وتخزين للعلف، فإن قطيعهم يبقى متمركزا بملكياتهم وغير ذي حاجة للتنقل.

تأصّل تربية الماشية جعل من بعض المناطق والمدن بالبلاد تعرف على أنها أسواق خاصة ودائمة بهذه النوعية من الحيوانات; وهي في العادة أسبوعية وتكون مقصدا للفلاحين المربين من جهة وللراغبين في الشراء إما للاستهلاك الخاص في المناسبات الدينية والخاصة أو لمحلات الجزارة.

أهم أسواق بيع القطيع بالبلاد[70]

الشمال	ماطر–العالية–منزل بوزلفة–باجة–سوق الأربعاء–طبربة–الفحص–سوق الخميس
الوسط والساحل	مساكن–جمال–العلا–حاجب العيون

وخلال عملية بحثها عن المراعي تبقى قطعان الماشية عرضة للعديد من الأمراض المتأتية أساسا من الماء الملوث الذي كثيرا ما ترتاده الأغنام إضافة إلى ما تتسبب فيه أعشاب مراعي الشمال المكسوة بالضباب والرطوبة من أمراض أخطرها مرض" الحمرا[71] Hamra" بالإضافة لبعض الأمراض التي تصيب الأمعاء والكبد[72]، وتزيد قلة الإمكانيات والجهل بالطرق المثلى للوقاية والعلاج من مضاعفة الخسائر. هذا القطيع الذي يمثل الثروة الوحيدة لفلاحي بعض الجهات بالبلاد لم يرتق إلى مستوى يؤهله ليفرض نفسه كقطاع منتج ومصدر ففي الجوار تصدّر الجزائر سنويا ما يفوق المليون رأس من الأغنام باتجاه السوق الفرنسية وباقي المجال المتوسطي وبات تطوير هذا القطاع أمرا عاجلا.

-ب-إدارة الفلاحة تتدخل وتطرح البدائل:

أمام هذا الركود الذي يعيشه قطاع الأغنام بالبلاد وغلبة الطرق التقليدية في التعامل مع القطيع وأمام عزوف الأغلبية الساحقة من المربين المحليين والأجانب عن تحسين مردودية قطعانهم تدخلت إدارة الفلاحة من خلال القيام ببعض الإجراءات العملية بغاية التشجيع على ضمّ نوعية جديدة من الخرفان تستورد من الجزائر وتعرف بالنوع الجزائري ذي "الليّة الخفيفة"[73] La race Barbarine à queue fine وقد اشترط بورد لنجاح هذه العملية اتخاذ خطوتين هامتين: تترجم الأولى من خلال منح هذه النوعية "المستوردة" الأولوية على مراعي الأراضي الدولية، وإعفاء مربيها من دفع الأداء الموظف على "العشابة". وقد طبّقت هذه التجربة الفريدة بالمجال الفلاحي ببوثدي على حدود المراقبات المدنية بكل من سوسة صفاقس والقيروان والمقدّرة مساحته بـ 60 ألف هكتار[74]. وقد لاقت هذه العملية صدى واسعا من خلال تناقل الرعاة بكل المناطق الامتيازات الممنوحة لهذا النوع الجديد من القطيع خاصة مع شيوع فكرة تعميم هذه التجربة بباقي الأراضي الدولية المبرمجة كمراعي.

حاجة المربين لمثل هذه النوعية الجديدة ومطالبتهم بتوفير المزيد من أعدادها تجعل إدارة الفلاحة تطبّق الخطوة الثانية من برنامجها الرامي لتطوير القطيع التونسي. فبمجرّد أن يعبّر المربّي عن رغبته في تطوير قطيعه كميا ونوعيا وبعد إيداع المطالب المتضمّنة للعدد المراد الحصول عليه بكل من مقر القباضة المالية بتونس، بمقرات المراقبات أو عند القياد[75]، تتكفل إدارة الفلاحة بعد ذلك ممثلة في شخص متفقد الفلاحة بجلب القطعان من الجزائر وتتحمل كل المصاريف المتعلقة بالعملية (الشراء، النقل، الإيواء). تتم عملية التسليم بمقرات المراقبات المدنية وبنفس الأسعار المعمول بها بالجزائر وبدون فوائد[76].

ولضمان مردودية أفضل للقطيع يرى بورد بأن الوسيلة الأنجع لذلك تتمثل في تمكين المربين والفلاحين الذين بادروا باقتناء إناث من النوع الجزائري ذي الذيل الخفيف والمالكين لمأوي مخصصة لذلك من "أكباش مارينوس بلاد الكرو"[77] Marinos de la Crau المعروفة بصلابتها وبقدرتها على التحمّل خاصة وأنها سريعة التأقلم مع مناخ البلاد. إضافة إلى أن عملية التزاوج بين هذا النوع والإناث المجلوبة من الجزائر ستمنح-بمرور الوقت-قطيعا مغايرا لما هو عليه الآن من حيث العدد والخاصيات.

فهل حصل تجاوب مع ما نادى به بورد؟

لقد كان بورد يأمل في تجاوب رسمي من شانه تكريس هذا التوجه الجديد في أسرع الآجال ولم ينتظر كثيرا حيث صدر الأمر العلي بتاريخ 19 مارس 1893 [78] المنظم لعملية بيع أكباش مارينوس وأغنام من النوع الجزائري. وأما مساهمة الأهالي في إنجاح هذه الخطوات فقد راهن عليها مدير الفلاحة واعتبر المربين

المحليين عنصرا فاعلا في العملية والتي بدورها لم تخيب آماله، حيث أقدم بعض الأعيان المحليين على تطعيم قطعانهم بهذه الأنواع الجديدة كما هو الحال مع قايد السواسي الذي شجع أهالي الجهة على تبني هذه الفكرة لتجويد القطيع.

كما سجل تجاوب بعض الفرق والعروش مع أفكار بورد كأحد فروع ماجر وأولاد عون الذين طالبوا بتمكينهم من الخرفان الجزائرية ذات الذيل الصغير (وذلك أحد أوجه صدى التجربة الحكومية ببوثدي).

وإذا علمنا بأن ثمن الكيلوغرام الواحد من اللحم الذي يوفره هذا النوع من الخرفان والمقدر بـ1.7 فرنك[79] يتجاوز بـ30 صنتيما نفس الكمية التي يوفرها خروف من فصيلة ذي الذيل الكبير فإن ذلك من شأنه تحريك سواكن الراغبين في الربح المادي خصوصا وأن عمليات البيع بالأسواق تشهد أيضا تفوّقا للنوع الجزائري بثمن يقدر بـ20 و25 فرنك للرأس مقابل 14 و17 فرنك للنوع المحلي. هذا الفارق يعود أساسا إلى مذاقها الخاص[80] والمطلوب بشدة بالسوق التونسية والجزائرية وحتى الفرنسية التي بقيت تنتظر المنتوج الحيواني التونسي.

وفي تواصل للتجاوب مع هذه التوصيات التي أوردها بورد أدرجت الغرفة المختلطة للتجارة والفلاحة بسوسة[81] تربية الخروف ذي الذيل الصغير ضمن المسائل المهمة التي يجب مناقشتها منذ أول جلساتها.

وفي خطوة وقائية وضمانا لسلامة القطيع من الأمراض المعدية كمرض الحمى أو الأكلة السوداء أو المرض العجمي[82] ألزمت الحكومة الفلاحين بما يلي من تدابير حمائية:

-حجز القطيع المصاب لمدة خمسة عشر يوما ومنع اختلاطه بباقي القطيع السليم منعا لتسرب العدوى.

-منع البيع أو الذبح للاستهلاك.

-اتخاذ جملة من الخطوات عند الإصابة.

وتبقى أمام المربين الراغبين في الاستفسار وجلب الأدوية الاتصال بإدارة الفلاحة أو بمصالحها لكن غاب عن الأذهان صعوبة التنقل بالنسبة لكثير من المربين بالداخل وبالجنوب. كما لا يمكن التعويل على حصول تجاوب كبير وهام فالطرق التقليدية في التعامل مع هذه الحالات رائجة بكثرة ولا مجال لمنافستها طبيّا.

هذا التفاعل الإيجابي مع تقرير مدير الفلاحة على المستوى الرسمي المتمثل في التشريعات والقوانين إلى جانب انصهار الأهالي في هذه العملية "التأهيلية" لقطاع ستحاول الإدارة الاستعمارية توظيفه لصالح المد الاستعماري الرامي إلى نهب معظم الخيرات يقيم الدليل على نجاعة تدخل بورد وإيمانه بأن المساهمة الأهلية في النهوض بكل القطاعات الفلاحية أصبحت أمرا لا مفر منه.

3-حرص إدارة الفلاحة على مجابهة الآفات: التصدي للجراد مثال:

يبقى الجراد من أكثر الآفات فتكا بالمحاصيل الزراعية نظرا لتواتر قدومها ولشساعة المجال الجغرافي الذي تكتسحه بأعداد هامة. في مقابل عجز دائم للفلاحين عن مقاومتها مع غياب للطرق الكفيلة بذلك. وقد منحت إدارة الفلاحة بتونس المجهود "الوقائي" أهمية بالغة من خلال التركيز على السبل الرامية إلى التقليص من حجم الخسائر الناجمة عن هذه الآفة.

في هذا السياق يشير بورد[83] إلى أولوية القضاء على بيض هذه الحشرات قبل عملية التفقيس نظرا لأهمية هذه الخطوة الاستباقية في التقليص وبشكل كبير فى أعداد الجراد. يتحدث يورد في تقريره عن نوعين من هاته الحشرة: فحسب التعريف الذي يضعه الأهالي تعرف الأولى بالجراد العربي وعلميّا بـ Stauronotus

marocanus وهذا النوع يعرف بتواتر قدومه للبلاد منذ 1888 دون تسجيل خسائر كبرى في مستوى الزراعات. أما النوع الثاني الذي اكتسح البلاد سنة 1891 والمعروف محليا باسم جراد الأدارم Acridium peregrinum والذي يستهلك في بعض الجهات.

يكمن الخطر المتأتي من هذه النوعية الأخيرة إضافة إلى الخسائر الزراعية في كثرة أعدادها وسرعة تفقيس بيضها والتي لا تتعدى الشهر من تاريخ وضعها. وقد تسببت في خسائر فادحة عند اكتساحها للبلاد التونسية سنوات 1866، 1874، 1875، 1877 [84].

وتبقى المناطق الحدودية والواقعة على أطراف الصحراء أولى محطات هذه الآفة حيث سجلت أولى عمليات بروزها بالمراقبة المدنية بتوزر يوم 20 فيفري 1891 [85]، وتحديدا بالمنطقة الواقعة بين نفطة وشط الغرسة لتلتحق بها أعداد أخرى اجتاحت معظم منطقة الجريد وقفصة وهي المناطق التي عرفت تواترا كثيفا لغزو الجراد خلال فترات زمنية قصيرة الشيء الذي باغت الفلاحين خاصة وأن مثل هذا المجال يشكو نقصا ديمغرافيا قد يعرقل نسق التصدي له إضافة إلى سرعة تقدم في ظل ملائمة العوامل الجوية والمناخية (غياب الأمطار وضعف قوة الرياح). وبمرور الوقت أخذت الرقعة الجغرافية التي شملها تركّز هذه الآفة بالاتساع خاصة مع تعدد محاور تقدمها. ففي اليوم الرابع من شهر مارس وصلت أعداد منها إلى واحات قابس لكنها لم تمثل تهديدا فعليا.

وبداية من منتصف مارس اجتاحت منطقة تمغزة وما يعرف ببلاد السقي وكانت الخسائر فادحة لتعرف بعد ذلك الاستقرار بكامل جهة قفصة ومن كثافة أعدادها أنها صورت من قبل المصادر وكأنّها تنتقل في شكل "سحاب كثيف"[86].

ولم يمض شهر مارس حتى اكتسحت المناطق المحيطة بقابس بشكل تام. وبفضل المراسلات المستمرة للمراقبين المدنيين والقياد أمكن رصد مجالات تحرك هذه الآفة فقد اتجهت شمالا حيث سجل وصولها يومي 4 و5 أفريل إلى كل من الصخيرة والمحرس جنوب صفاقس. وبعد ذلك بمدة سجل أقصى تقدم لها بمنطقة الجم وكذلك الشأن بفريانة على الحدود الجزائرية.

فإلى هذه الحدود الجغرافية يبقى الجراد متمركزا بالأساس في الجزء الجنوبي من البلاد وكان التخوف كبيرا من تسربه نحو الشمال حيث ستكون الخسائر أكبر بغراسات الكروم والحبوب في فترة حساسة من الموسم الفلاحي.

لقد كانت هذه التخوفات في محلها إذ سرعان ما انتشرت هذه الحشرات بكثافة بكامل منطقة الساحل[87] وسجل الحضور خاصة بقيادات المهدية وجمال أين وفرت لها الزياتين والأراضي المهيّأة الأرضيّة المثلى للتكاثر من خلال ترك بيضها أرضا.

استقرار العوامل المناخية وبداية ارتفاع الحرارة ساعدت هذه الأفواج العديدة على بلوغ منطقة مرناق ومجاز الباب في أوائل شهر ماي[88] وهو ما مثّل تهديدا مباشرا لغراسات الكروم التي حاولت السلطات الفلاحية والمدنية ضمان حمايتها كما هو الشأن بباقي جهات البلاد جنوبها ووسطها.

منذ أن سجّلت بوادر تفشّي هذه الآفة بمختلف جهات البلاد كان تدخّل إدارة الفلاحة سريعًا باعتبارها الجهاز الإداري الأوّل المسؤول عن القطاع الفلاحي من خلال توفير أجهزة خاصّة للقضاء على هذه الحشرات: Appareils cypriote. والتي وضع الكثير منها على ذمّة فلاّحي ومعمّري الجهات المتضرّرة: 100 جهاز لجهة توزر ومثلها لقفصة وصفاقس وتحسّبًا لكلّ طارئ تمّ تخصيص 213 جهازًا آخر لمراقبة الكاف، مكثر

والقيروان وقد وصل إجمالي هذه الآلات الممنوحة 1100 جهاز[89] منها ما هو مجلوب من الجزائر. وأمام الحاجة الماسة والأكيدة لهذه الأجهزة تمّ تركيز وحدة لتصنيعها بالعاصمة[90] وتمّ كذلك الاستنجاد بسوائل مستخرجة من الزيوت الثقيلة سيتمّ توفيرها من وهران بالجزائر تستعمل للفتك بالجراد.

جهود إدارة بورد لم تكن الوحيدة للتصدّي لهذه الآفة فقد عاضدتها السلطات المدنيّة بالجهات وعن طريق المراقبين المدنيين وأعوانهم وخاصّة أعوان السلطات العسكريّة التي وفّرت العدد الكافي من الجنود والضبّاط وسخّرت فرق الصباحيّة بجهات عديدة [91] للقضاء على الجراد بأماكن تجمّعه.

من جانبها قرّرت الحكومة بداية من 18 مارس 1891 توفير مبلغ مالي هام لتغطية المصاريف المتعلّقة بهذه العملية، وقد بلغ هذا المبلغ 25 ألف ريال ثمّ تمّت مضاعفته واستقر أخيرًا على 166 ألف ريال وهو مبلغ بإمكانه دعم المجهودات المبذولة بكافّة المراقبات.

ومع اشتداد وطأة هجمة الجراد صدر الأمر العلي بتاريخ 7 ماي 1891 [92] والقاضي بإجباريّة التصدّي لهذه الآفة على كلّ الفلاحين والمستغلّين الفلاحيين والعاملين بالضيعات والملاّكين والأجراء وقد منح هذا الأمر السلطات المحليّة إمكانيّة تسخير متساكني المناطق المتضرّرة للمقاومة والتصدّي وذلك في حدّ ذاته يندرج ضمن صلاحيات القياد.

فما مدى مساهمة الأهالي في هذه المجهودات؟

لقد كان التحّرك الأهلي لصدّ تقدّم الجراد تلقائيّا منذ البداية وفي فترات سابقة لصدور الأمل العليّ. فقد أشاد بورد[93] إلى نجاح التدخّل الأهلي بواحات قابس على وجه الخصوص حيث تمكّنوا من القضاء على ما تمركز هناك من الجراد دون الحاجة إلى طلب العون من باقي الأطراف الأخرى (إقبال بعض السكان على استهلاك الحشرات) وساندوا بكثافة المجهودات المبذولة بجهة قفصة.

كما كانت مشاركاتهم فعّالة في الحضائر المتنقّلة التي تمّ تركيزها بأرياف صفاقس تحت إشراف أعوان المراقبة المدنيّة وساهموا في إنجاز عمليّات حرث الأراضي الفلاحيّة. نفس هذه المساهمة نوّه بها مدير الفلاحة والتي تمّت بالمراقبة المدنيّة بسوسة، حيث تمّ في الفترة الممتدّة بين 24 أفريل و12 ماي تجميع 60 ألف كيلوغرامًا [94] من بيض هذه الحشرات خاصّة بقيادتي المهديّة وجمّال (تتمّ عمليّات الوزن بحضور القيّاد). وأتمّ الأهالي كذلك عمليّات حرث ممتلكاتهم بسرعة. وساهم الأهالي في إتلاف الأحراش بمناطق زغوان والفحص من خلال إشعال النار. لكون هذه التكوينات العشبيّة والنباتيّة تمثّل ملجأ لأعداد هامّة من الجراد. وبفضل هذه المجهودات كانت الخسائر محدودة بأرياف صفاقس وسوسة وفي حين كانت بالغة نسبيًّا بجهتي مجردة مجاز الباب.

من الملاحظ أنّ بورد لم يتجاهل هذه المجهودات الأهليّة، بل نزّلها ما تستحقّه من المكانة، واعتبر تدخّل الأهالي من ملاّكْ، مستغلين وعمّال فلاحيين ناجحًا وساهم بنسبة كبيرة في التقليص من الأضرار والخسائر.

لقد عكست جميع هذه المجهودات المبذولة من قبل مختلف الأطراف المتصديّة لآفّة الجراد التقاء الجميع حول غاية واحدة تمثّلت في حماية المحاصيل الزراعيّة حتّى ولو اختلفت زوايا النظر إليها: فالإدارة الاستعماريّة بمختلف أطرافها المتدخّلة عَمِلَتْ جاهدة على حماية أهمّ قطاع استعماري بتونس تركّزت حوله المجهودات الرسميّة وغير الرّسميّة (قوانين عقاريّة أموال مستثمرة، تشجيعات وحوافز). في حين هبّ الأهالي لحماية

الأراضي لكونها تمثّل أحد مقوّمات هويّتهم ووجودهم حتّى وإن أصبحت الاستفادة منها في تراجع في ظلّ تكرّس واضح للهيمنة الاستعماريّة.

خاتمة

يمكن الإقرار بان مبادرات إدارة الفلاحة منذ تأسيسها قد صبغت بطابع تحديثي قصد النهوض بقطاع مثل محور العملية الاستعمارية بتونس وهي تندرج ضمن سياق استعماري جديد اعتمد منذ 1892 جوهره تنشيط الاستيطان وتكريس التفوق العددي لأبناء المتروبول في إطار العشرية الأولى للحماية التي طغى عليها التنافس مع الايطاليين. الملفت للانتباه الدور الريادي الذي لعبه بول بورد من خلال إعطاءه الأولوية المطلقة للقطاع الفلاحي باعتباره القاطرة الجارة لاقتصاد مثل اقتصاد البلاد التونسية. معظم هذه المبادرات لا تعدو أن تكون سوى محاولة منه لتجاوز مرحلة لم ترتق لتطلعات الفرنسيين.

كما لا يمكن كذلك تجاهل المكانة التي يوليها هذا الإداري للمجهود الأهلي المترجم بالتجاوب بكل المراحل التي مرت بها هذه المبادرات وبأغلب المناطق التي شملها الجانب التحديثي وهو مجهود يراه ضروريا لإنجاح المرحلة الاستعمار.

هوامش

1- أرشيف وزارة الشؤون الخارجية. سلسلة أوراق أعوان، بكـرة 511، صندوق 496، ملف1: تقرير بورد حول زراعة الزياتين بالبلاد التونسية موجه لمفوض الإقامة العامة بتونس بتاريخ 17 أوت 1891. و10.

2- - القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية والرأسمال الاستعماري ظهير صفاقس (1892-1929)**، منشورات كلية الآداب منوبة، 1992، ص 182.

3- - Barabon (Léopold): *A travers la Tunisie*, J Rothschild, éditeur Paris 1887, p 169.

4- - أ. و. ش. خ. س أوراق أعوان، أوراق روفيه، بك ـ511، ص 496، م.1، و16: تقرير مدير الفلاحة إلى مفوض الإقامة العامة بتونس بتاريخ 17 أوت 1891 حول زراعة الزيتون بالإيالة.

5- - البرشاني (سمير): **النشاط التجاري بجهة صفاقس بين 1881و1929**، ش. دكتوراه، تونس 2002، ص31.

6- - أ. و. ش. خ، **م.س**، و16.

7- بارابون (ليوبولد): **عبر البلاد...، م.س**، ص171.

8 -البرشاني (سمير): **النشاط التجاري ...، م.ن**، ص34.

9-Yazidi (Bechir): ***La politique coloniale et le domaine de l'Etat en Tunisie***, faculté de la Mannouba, édition Sahar, Tunis, 2005.p77

10-القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية ...، م.ن**، ص 68.

11 -م. **ن**، ص 66.

12- يزيدي (بشير): **السياسة الاستعمارية...، م.س**، ص73

13-القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية ...، م.ن**، ص 67.

14-الرائد الرسمي، أمر مؤرخ 2 جانفي 1895، الفصل الأوّل.

15-أرنوليه (فرانسوا): **المقيمون العامون. أولئك المكرومون**.ناراتيون للطباعة مرسيليا 1995، ص42

16-أ. و. ش. خ. س. تونس 1885-1916، بكـ 155، ص226، م1: مراسلة المقيم العام بتونس روفيه Rouvier إلى وزير الخارجية Deville حول الأراضي السيالية بتاريخ 7 أوت 1893. و159 وما يليها.

17-ن. **م**، و159 وما يليها.

18-بونسيه (جون): **الاستعمار والزراعة الأوربية في تونس منذ 1881**.المطبعة الوطنية باريس 1962، ص172.

19-القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية ...، م.س**، ص 65.

20-بن بلقاسم (إبراهيم): **هنشير النفيض بالوسط التونسي من 1873-1936ة**، شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1987-1988، ص88.

21-البرشاني (سمير): **النشاط التجاري ...، م.س**، ص34.

22-القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية ...، م.س**، ص 222.

23-البرشاني (سمير): **النشاط التجاري ...، م.س**، ص40.

24-بورد(بول) : **تقرير للمقيم العام روفيه حول الأشجار المثمرة بالأخص الزيتون بالوسط التونسي** (بالفرنسية)، تونس جوان 1893.

- Bourde (Paul): *rapport au résident général Rouvier sur les cultures fruitières et en particulier sur la culture de l'olivier dans le centre de la Tunisie*, Tunis 1893.

25-بورد(بول) : **تقرير للمقيم العام ...، م س**، ص 1.

26-بورد(بول) : **تقرير للمقيم العام...، م س**، ص 26.

27-ن.م، ص 27.

28-ن. **م**، ص 27.

29-بورد(بول) : **تقرير للمقيم العام ...، م س**، ص25.

30-ن.م، ص 28.

31-ن. **م**، ص 28.

32-ن.م، ص 30.

33-ن.م، ص 30.

34-الصباغ (عبد الرزاق) وليني (ش): **غراسة الزيتون بالإيالة التونسية، الإدارة العامة للفلاحة والتجارة والاستعمار**، مطبعة فيبر Weber، تونس، 1913، ص 3.

35-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 30.

36-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 33.

37-ن. **م**، ص 34.

38-ن.م، ص34.

39-الصباغ (عبد الرزاق) وليني (ش): **غراسة الزيتون...، م س**، ص 26.

40-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 34.

41-الصباغ (عبد الرزاق) وليني (ش)**: غراسة الزيتون...، م. س**، ص 26.

42-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 30.

43-Minangoin (N): *Culture de l'olivier dans le centre de la Tunisie exploitation par Mgharci et exploitation directe*, Tunis. Rapide, 1900, p2.

44-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص39.

45-القسنطيني (الكراي): **الأرياف المحلية...، م س**، ص 31.

46-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 44.

47-م. **س**، ص 42.

48-ن.م. ص 46.

49-القسنطيني **(الكراي): الأرياف المحلية...، م س**، ص 99.

50-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص25.

51-بونسي (جون): **الاستعمار والفلاحة...، م س**، ص 172.

52-مينانقوا (ن): **غراسة الزيتون...، م. س**، ص15.

53-م. **س**، ص 16.

54-أ.و.ش.خ.س. تونس 1885-1916، بك 155، ص226، م 1، و159-161: مراسلة الإقامة العامة لوزارة الخارجية بتاريخ 7 أوت 1893.

55-أ.و.ش.خ.س. تونس 1885-1916، بك 155، م. س، م 1، و166: مراسلة من المقيم العام لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 سبتمبر 1893.

56-ريبان (شارل): **محاضرات حول...، م س**، ص 45

57-Bourde (Paul): *rapport à Mr Rouvier Résident Général de France sur l'élevage de mouton en Tunisie، imprimerie rapide*, Tunis, 1893.

58-م. **س**، ص 7.

59-أ.و.ش.خ.س. أوراق أعوان، أوراق روفيه، بك.511، ص 496، م 1، و332-333، مراسلة المقيم العام للمراقبين المدنيين بتاريخ 28 ماي 1892.

60-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 5.

61-ريبان (شارل): **محاظرات...، م. س**، ص 97.

62-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 5.

63-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 5.

64-بديرة (المازري): **التحديث والمستوطنون الفرنسيون في الساحل التونسي مع إطلالة القرن العشرين ضمن من البيزاكيوم إلى الساحل: مسيرة منطقة تونسية عبر العصور**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ندوة قسم التاريخ1999، ص 46.

65-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 8.

66-ن. **م**، ص 9.

67-ن. **م**، ص 9.

68-ن. **م**، ص 8.

69-ن.م، ص 10.

70-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 10.

71-ن. **م**، ص 9.

72-ن.م، ص 12.

73-الرائد التونسي: **أمر مؤرخ في 19 مارس 1893**، الفصل الأول.

74-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 22.

75-م.ن، ص 23.

76-ن. **م**، ص 23.

77-الرائد التونسي، **م. س**، الفصل الثاني.

78-**ن. م.**

79-بورد (بول): **التقرير...، م. س**، ص 25.

80-ريبان (شارل)، **محاضرات...، م س**، ص 99.

81-بديرة (المارزي): **التحديث والمستوطنون...، م س**، ص 45.

82-الأرشيف الوطني التونسي: سلسلة G. صندوق 9، ملف 26. وثيقة 76.

83-أ.و.ش.خ.س تونس 1885-1915، بك.154، ص 224، م 1، و205-210: تقرير بورد موجه إلى المقيم العام ماسيكو حول اكتساح الجراد للبلاد التونسية بتاريخ 11 أفريل 1891.

84-ن. **م**، ص 206.

85-ن. **م**، ص 206.

86-أ.و.ش.خ.س تونس 1885-1916، بك.154، م. **س**، و206 وما يليها.

87-أ.و.ش.خ.س. تونس 1885-1916، بك.154، **م. س**، م 1، و227-228: تقرير بورد موجه للإقامة العامة حول انتشار الجراد بالبلاد التونسية بتاريخ 16 ماي 1891.

88-أ.و.ش.خ، بك.154، **م. س**، م 1، و227.

89-م. **س**، ص227 وما يليها.

90-م. **س**، ص227 وما يليها.

91-أ.و.ش.خ. بكرة 154، **م.س**، و201.

92-أ.و.ش.خ. بكرة 154، **م.س**، و227.

93-أ.و.ش.خ. بك 154، و206 وما يليها.

94-م. **س**، و227.